

# الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون(\*)

عبد الرزاق فارس الفارس(\*\*)

مستشار اقتصادي - الإمارات العربية المتحدة.

## مقدمة

يعكس موضوع ندوتنا لهذا العام حالة عدم التيقن التي يعيشها سوق النفط العالمي منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي. وعند التخطيط لهذه الندوة، كانت أسعار النفط تسير باتجاه واحد، هو الاتجاه التصاعدي، وبلغت ذروتها في ربيع عام ٢٠٠٨، حيث لامست حوالى مئة وخمسين دولاراً للبرميل، وهو أعلى سعر شهده النفط الخام في تاريخه. وقد كان من الطبيعي، والحال كذلك، أن تتناول الندوة الطفرة النفطية الجديدة والآثار التي ترتبت وسترتب عليها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. إلا أنه، وبدءاً من صيف العام المذكور، بدأت أسعار النفط الخام بالتراجع على نحو قوي لتلامس حوالى ٣١ دولاراً للبرميل قبل أن تعاود الارتفاع إلى مستوى يتراوح بين ٤٠ - ٥٠ دولاراً للبرميل عند كتابة هذه الورقة. وتراجع أسعار النفط كانت له آثار عديدة، واحد منها المسار الذي سيأخذه النقاش في هذه الندوة. فهل نحن سنناقش الآثار الاقتصادية والاجتماعية لطفرة نفطية أم لهزة نفطية؟

وهذا السؤال يحتل أهمية، ليس فقط لأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تترتب على ارتفاع الإيرادات النفطية تختلف عن الآثار التي تنجم عن تدهور تلك الإيرادات، بل

---

(\*) في الأصل ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي لمنتدى التنمية الذي عقد في البحرين بتاريخ ١٢ - ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(\*\*) البريد الإلكتروني: alfaris1999@yahoo.com، وللكاتب عدة مؤلفات، منها: السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠ - ١٩٩٠: دراسة في الاقتصاد السياسي (١٩٩٣)؛ هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي، ط ٢ (١٩٩٦)؛ الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية (١٩٩٧)، والفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي (٢٠٠١).

لأن سوق النفط، ومعه الاقتصاد العالمي، يشهد تغيرات جذرية من شأنها زيادة درجة عدم التيقن وضبابية المستقبل، ومن ثم عدم المقدرة على التنبؤ بمسار السوق المستقبلي، مما قد يجعل جميع التحليلات المقدمة إلى هذه الندوة، مهما اتصفت بالعلمية والرصانة، جزءاً من التراث التاريخي إذا ما كتب للسوق النفطي أن يسير باتجاه معاكس للفرضيات التي قامت عليها دراساتها.

ولهذه الأسباب، فإن هذه الورقة ستلجأ إلى تقديم ملاحظات واستنتاجات عامة، مع مقارنة للآثار التي ستترتب على ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الحاضر والمستقبل.

## أولاً: آثار الطفرة في سوق النفط والاقتصاد العالمي

### ١ - أسعار النفط

الطفرة التي شهدتها أسواق النفط حديثاً هي الخامسة من نوعها خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية. وبغض النظر عن مدى استمرارها، فإنها ربما المرة الأولى التي تعكس بشكل حقيقي التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي والنمو الكبير الذي تمتع به خلال نصف العقد الماضي. لقد ارتبطت الطفرات الثلاث الأولى في أسواق النفط (١٩٧٣ - ١٩٧٤، ١٩٧٩ - ١٩٨٢، و ١٩٩٠ - ١٩٩١) بأزمات سياسية وعسكرية إقليمية ودولية؛ حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠/١٩٩١. ولذا عكس ارتفاع الأسعار جانباً من هذه الأزمات. ومن المهم التذكير هنا بأن بعض تلك التصحيحات، وخاصة الأولى والثانية منها، قد صاحبها تحول جذري في هيكل سوق وصناعة النفط وطريقة اتخاذ القرارات فيهما (إبعاد الشركات المتعددة الجنسية عن القرارات المصرية المتعلقة بالتسعير والإنتاج، وبدء عمل أوبك كمنظمة فاعلة تحدّد الأسعار وحصص الإنتاج، وبروز منظمة الطاقة العالمية)، مما أعطى لتلك التغيرات السعرية طابع الديمومة، وإن تأرجحت الأسعار في ما بعد لتعكس الرغبات المتعاكسة، لكن من المنتجين والمستهلكين.

من الملاحظ أن هناك تشابهاً قوياً بين الطفرتين الأولى والثانية اللتين استمرت كل منهما حوالي خمس سنوات، وبين الثالثة والرابعة اللتين استمرت كل منهما حوالي ستة أشهر. ومن هنا، فإن الطفرة الخامسة هي أقرب إلى الطفرتين الأولى والثانية، ولكن هل ستنطبق عليها نبوءة الخمس سنوات؟

في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠ (الطفرة الرابعة) بلغ متوسط سعر برميل النفط ثلاثة أمثال سعره في شباط/فبراير ١٩٩٩، وباستثناء فترة حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت)، فهي الأعلى بالقيم الاسمية والحقيقية خلال السنوات منذ انهيار أسعار النفط في أواخر عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦. إلا أن تلك الطفرة لم تستمر سوى ستة أشهر (حزيران/يونيو - كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٠)، وكانت نهايتها بسبب انفجار فقاعة التكنولوجيا في الولايات المتحدة والتصحيح الحاد في أسواق

الأسهم العالمية، ثم أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أدت إلى تقلص كبير في الطلب على الوقود، وتصحيح أسعاره في الاتجاه التنازلي. في الطفرة الثالثة (١٩٩٠ - ١٩٩١) استمر ارتفاع الأسعار لمدة ٦ أشهر، وبدأ الانخفاض مع بدء العمليات العسكرية ضد العراق، وحتى في ذروتها فإن أسعار النفط الخام كانت أقل من ضعف السعر في المرحلة السابقة. وفي الطفرتين الأولى والثانية استمر ارتفاع أسعار النفط لمدة خمس سنوات تقريباً في كل مرة. وعلى الرغم من أن الطفرة الخامسة (منذ عام ٢٠٠٣) تعود في بدايتها إلى أسباب سياسية: الاحتلال الأمريكي للعراق، ونقص العرض الذي نجم عن ذلك، وارتفاع علاوة الحرب، وعدم التيقن، والمخاطر، فإن صمود الأسعار، ثم ارتفاعها بعد

### ارتبطت الطفرات الثلاث الأولى في أسواق النفط بأزمات سياسية وعسكرية إقليمية ودولية، فنعكس ارتفاع الأسعار جانباً من هذه الأزمات.

ذلك، يرجعان في جانب منهما إلى النمو الهائل في الاقتصاد العالمي، وخاصة في الاقتصاديات الصاعدة، مثل الصين والهند. ويبقى السؤال: كم من الارتفاع في سعر النفط إلى ذروته (حوالي ١٤٧ دولاراً للبرميل) يعكس أساسيات السوق، وكم منه يعكس المضاربات والأدوات الحديثة، مثل التعاملات المستقبلية، والخيارات،

والتحوط، وكم منه يعكس علاوات المخاطرة وعدم التيقن؟ وإذا ما كتب للركود الاقتصادي العالمي أن يستمر، وشح السيولة الدولية أن يبقى لفترة أطول، مما سيحد من أنشطة المضاربة، فهل سيكتب لأسعار النفط أن ترجع إلى المستويات التي كانت سائدة لفترة طويلة من الوقت (التسعينيات من القرن الماضي والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، التي تأرجحت بين ٢٠ - ٢٥ دولاراً للبرميل)، أم ستنهض مرة أخرى من معدلاتها الحالية لتصل إلى السعر الذي تراه بعض دول أوبك عادلاً لبرميل نفطها (٧٠ - ٨٠ دولاراً للبرميل)؟

قبل أن نختم حديثنا عن قضية أسعار النفط، لا بدّ من الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط بالقيم الاسمية كان يصاحبه ارتفاع في معدلات التضخم، وتصحيح في أسواق الصرف العالمية، مما يعطي أسعاراً بالقيم الحقيقية هي أقل بكثير مما يبدو من الأرقام المنشورة لأسعار النفط بالقيم الاسمية. وخلال الفترة منذ عام ١٩٧٣ وحتى عام ٢٠٠٧، فإن الأسعار الحقيقية للنفط (معدلة بالتضخم وأسعار الصرف العالمية) كانت أقل بكثير من الأسعار الاسمية، وفي بعض الفترات كانت تشكّل نصف أو ربما ثلث قيمتها (الشكل الرقم ١)). والحاضر القريب هو خير مذكّر لنا لهذه الحقيقة، إذ إن الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال العامين الماضيين صاحبه تدهور شديد في قيمة صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، مما أضعف من القوة الشرائية للدول النفطية على نحو ملحوظ.

## ٢ - أنماط استهلاك الطاقة

في العقود السابقة، كان معدل النمو الاقتصادي يقتضي زيادة في الطلب على الوقود، وبالات النفط، بمقدار يتحدد بمعامل كثافة الطاقة. ووفقاً لتقديرات منظمة الطاقة الدولية (IEA)، فإن استخدام الطاقة على المستوى الأولي (الابتدائي) على مستوى العالم (التكرير، طاقة

المصانع، ومحطات توليد الكهرباء) خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٨) قد ازداد بمقدار ٥٠ بالمئة. وشهدت هذه الفترة تحولاً من النفط إلى الغاز، حيث إن الطلب على النفط قد ازداد بمقدار ٢٥ بالمئة، بينما ازداد الطلب على الغاز بأكثر من ٥٠ بالمئة، وبقيت حصة الفحم ثابتة عند مستوى ٢٥ بالمئة من جملة استهلاك الوقود. وخلال الثمانينيات، وبعد الصدمتين السعريتين الأولى والثانية، كان هناك نمو قليل في الاستهلاك العالمي للطاقة. ولذا، واصل استهلاك العالم من النفط انخفاضه، إلا أنه عاود اتجاهه التصاعدي بعد انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٥/١٩٨٦. أما في دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)، فإن نسبة استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفضت بشكل مستمر، ونسبة استهلاك النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بمعدلات أكبر. ولكن هذه المعدلات لم تشهد التطور نفسه في الدول الأخرى، وبالذات الاقتصاديات الناشئة، وخصوصاً الصين والهند.

وتشير دراسة حديثة لمنظمة الطاقة الدولية إلى حقيقتين في ما يتعلق بالاستهلاك العالمي من الطاقة: الأولى أن استخدام الطاقة في معظم دول العالم ينمو بمعدلات هي أبطأ من معدلات النمو الاقتصادي. وكنتيجة لذلك، فإن كثافة الطاقة على مستوى العالم قد انخفضت بمقدار ٢٦ بالمئة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥). وكما هو متوقع، فإن الانخفاض كان يبلغ أعلى معدلاته في دول منظمة التعاون والتنمية، بسبب تضافر كل من التغيرات الهيكلية والتحسينات في كفاءة الاستخدام. والثانية، وعلى العكس من ذلك، فإن متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة النهائية ازداد في معظم الدول بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. وهذا الارتفاع في الاستهلاك ارتبط بزيادة الثروة التي أدت إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستخدمة للطاقة. والنتيجة التي يمكن الخلوصل إليها هي أن ما يوفره العالم من استهلاك الطاقة، من خلال الكفاءة في الاستخدام، يضيع من خلال زيادة الاستهلاك بسبب الوفرة وزيادة الدخل. ولو أخذنا الصين كمثال على ذلك، فإن استهلاكها من الطاقة قد ازداد خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) بحوالى ٦٩ بالمئة، واستهلاكها في قطاع الصناعة تضاعف مرة واحدة، وفي قطاع المواصلات ثلاث مرات، وقطاع الخدمات ثلاث مرات ونصف.

و بالطبع، فإن هذه المؤشرات ستكون أكثر دلالة لو أخذ النفط وحده فقط. وإذا ما أخذنا مشهداً تاريخياً أطول نسبياً مما نتحدث عنه الآن، فإننا نلاحظ أنه خلال السنوات الستين (١٩٤٨ - ٢٠٠٨) ارتفع استهلاك النفط من سبعة ملايين برميل يومياً إلى حوالى ٨٥ مليون برميل يومياً، أي إن الاستهلاك كان يتضاعف مرة كل عقد من الزمن. وإذا ما كتب لهذه المستويات من الاستهلاك أن تستمر، فإن هذا يعني أن المخزون النفطي المؤكد حالياً (Proven Reserves) سينضب بحدود عام ٢٠٥٥ تقريباً. وإذا ما صدق هذا التوقع، فإن هذا يعني أن ثلاثة أجيال من البشر (باعتبار أن القرن فيه ثلاثة أجيال) قد استهلك وتستهلك ما قد تولد وتراكم من الوقود الأحفوري خلال ملايين من السنين. وبالطبع، فإن هذا يثير قضية استراتيجية وأخلاقية في الوقت ذاته، وأن المسؤولية عن الإجابة عن هذا السؤال ينبغي ألا تضيع في خضم التنارع بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة، وأن سياسات عالمية تأخذ بالحسبان مصالح الدول المستهلكة والدول المنتجة، والتوازن البيئي مما ينبغي السعي إليه.

### ٣ - أنماط إنتاج الطاقة

لقد اتبعت الدول الخليجية منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي سياسة مرنة في إنتاج النفط تقوم على أساس تلبية كافة الاحتياجات العالمية (الطلب) دون اعتبار للعوامل المحلية (حجم الاحتياطي، والحاجة من الإيرادات النفطية، والجوانب الفنية للآبار المنتجة في المدى الطويل... إلخ). ووفقاً لذلك، ازداد متوسط إنتاج الدول الخليجية الأربع المنتجة للنفط (السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر) من ١٢,٧ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى حوالي ١٥,٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٨. وبلغ الإنتاج التراكمي لهذه الدول الأربع منذ بدء الإنتاج في كل منها وحتى نهاية عام ٢٠٠٧ حوالي ١٨٥ مليار برميل من النفط. وهذا يعادل الاحتياطي النفطي السعودي الذي كان يعلن عنه في الثمانينيات من القرن الماضي (الجدول الرقم (١)).

وسياسة الإنتاج هذه ينطبق عليها الحكم ذاته الذي أشرنا إليه في الصفحات السابقة، فهي تمنح الجيل الحالي من أبناء دول المجلس امتيازات قد لا تتمتع بها الأجيال اللاحقة، وهي سياسة تقوم على أساس استبدال أصول حقيقية (موارد طبيعية) بأصول ورقية أثبتت التجارب العديدة أنه لا يمكن التحكم فيها أو في قيمها، أو طرق إدارتها. وهي سياسة مع استمرارها يصعب أو يستحيل التخلي عنها، إذ ستتولد ضغوط دولية تطالب باستمرارها دون اعتبار للمصالح الوطنية.

لقد كانت الدول الخليجية، وما تزال، منفردة أو مجتمعة من خلال المنظمات الإقليمية، مثل مجلس التعاون ومنظمة الأوبك، أو من خلال المنظمات الدولية، مثل منظمة الأوبك، معارضة رئيسياً لأي نوع من أنواع ضرائب الطاقة في العالم. وبدون شك، فإن ضرائب الطاقة العالمية كانت عاملاً حاسماً في خفض الطلب على الطاقة في الدول الصناعية، والطلب العالمي ككل. وبدون تلك الضرائب، فإن الطلب العالمي على النفط كان يمكن أن يبلغ ضعف أو أضعاف مستوياته الحالية السائدة، مما سيلقي بأعباء عالية على الدول المنتجة للنفط لكي تقابل هذا الطلب. ومثلما كان ترشيد الاستهلاك في الدول الصناعية سياسة حميدة تحمي مصالحها (البيئة، والاعتماد الخارجي على الإمدادات، والصدمات السعرية المتتالية... إلخ)، فإنه كان ينبغي أن تقابل بسياسة حميدة مماثلة من قبل الدول المنتجة للنفط تعتمد على ترشيد الإنتاج أيضاً لحماية مصالح هذه الدول (حماية البيئة، وحماية مصالح الأجيال القادمة، وتقليل الاعتماد على مورد ناضب واحد... إلخ). وترشيد الإنتاج كان سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى عادل يعكس قيمته الحقيقية وتكاليف إيجاد بدائل منه، سواء كانت على شكل اكتشافات نفطية جديدة أو مصادر أخرى بديلة للطاقة. إلا أن الاستراتيجية الحالية للدول المنتجة للنفط، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون، تقوم على أساس استثمار أموال طائلة لزيادة الطاقة الإنتاجية للآبار القائمة، وهذا يؤدي بالضرورة إلى بقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية.

ومما يزيد من قلق المراقب هو عدم دقة ومصادقية الإحصاءات والمعلومات الخاصة بالاحتياطيات النفطية المؤكدة في دول المنطقة. فهذه الاحتياطيات قد تعرضت لزيادة كبيرة من قبل الدول المنتجة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إبان الخلاف حول حصص الإنتاج بعد تطبيق نظام الحصص من قبل منظمة أوبك لحماية الأسعار. وخلال سنتين

(١٩٨٥ - ١٩٨٧) تمت زيادة احتياطات الدول الخليجية الأربع بمقدار ٥٠ بالمئة. وكانت الزيادة في حالة السعودية ٤٩ بالمئة، وفي الإمارات حوالي ٢٠٠ بالمئة (من ٣٢,٤٩٠ مليون برميل عام ١٩٨٧ إلى ٩٨,١٠٥ ملايين برميل عام ٢٠٠٥). وعلى الرغم من الإنتاج الهائل للنفط خلال الفترة الماضية، فلا يبدو أن الإحصاءات الرسمية تعترف بأن لهذا الإنتاج تأثيراً يُذكر في مستوى الاحتياطي (انظر الجدول الرقم (٣)).

#### ٤ - الاحتياطات المالية

لقد راكمت دول الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية احتياطات مالية هائلة نتيجة الصدمات السعيرية التي أحدثت فجوة بين الإنفاق (المخطط منه والفعلي) والإيرادات الفعلية، ونتيجة لاتباع سياسات إنتاج لا تقوم على الحاجة الحقيقية للموازنات العامة، ونتيجة أيضاً لاستثمار تلك الاحتياطات في أصول إنتاجية أو أوراق مالية. ولا توجد تقديرات دقيقة لهذه الاحتياطات، وذلك للسرية التي تحاط بقيمتها وأماكن استثمارها وطرق إدارتها. وتتجه الدول الغربية ومؤسسات الاستثمار والتمويل الدولية إلى المبالغة في تقدير هذه الاحتياطات لأغراض شتى، وقد بلغت بعض التقديرات الحديثة قبل الأزمة المالية في أيلول/سبتمبر ما يقارب الألف مليار والربع من الدولارات. وهذا التهويل في حجم الاحتياطات يستخدم من قبل الدول الغربية والمؤسسات المالية العالمية لزيادة مطالبها للدول ذات الفائض أحياناً بحجة ضرورة زيادة مساهمتها في حلّ المشاكل المالية العالمية، كالتّي نشهدها الآن، أو زيادة مساهمتها في تمويل المؤسسات الدولية التي تقوم بدورها بإقراضها للدول الأخرى بشروط تحدّد الدول الكبرى. وللوصول إلى تقدير أكثر واقعية لهذه الاحتياطات، فقد تمّ تقدير الفائض المالي لأربع دول خليجية من خلال احتساب الفرق بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام في هذه الدول خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٧). والاحتياطات المالية لكل من السعودية والإمارات والكويت وقطر مجتمعة خلال الفترة المذكورة تبلغ ٣١٦,٥ مليار دولار. وإذا افترضنا أن هذه الأصول قد ولدت عائداً تراكمياً يبلغ متوسطه ٥ بالمئة سنوياً، فإن هذا يعني أن قيمة الأصول المالية للدول الخليجية الأربع ينبغي ألا تقلّ عن ٤٨٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٧ (الأشكال الأرقام (٢)، و(٣)، و(٤)، و(٥) والجدول الرقم (٢)). وهذا الرقم يقرب من الحد الأدنى الذي توصلت إليه دراسة قام بها أحد العاملين في صندوق النقد الدولي (قدّرهما بحوالي ٤٩٥ مليار دولار)<sup>(١)</sup>. وهناك شبه إجماع بين مؤسسات المال العالمية أن الاحتياطات النفطية الحديثة التي تكونت خلال السنتين الماضيتين، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، والتي قد تصل إلى حوالي ٣٠ - ٣٥ بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي قد تبخّرت خلال الأزمة الراهنة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وما يعنينا هنا ظاهرة لافتة للنظر، وهو بروز «نهب عالمي» بعد كل طفرة نفطية، أي بعد كل فترة تتراكم فيها الفوائض النفطية. لقد أعقب الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية (١٩٧٣)

(١) International Monetary Fund [IMF], «Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda», prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments; approved by Mark Allen and Jaime Caruana, 29 February 2008, < <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/022908.pdf> > .

و١٩٧٩) الحرب العراقية - الإيرانية التي امتدت إلى ثماني سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وأكلت الأخضر واليابس. وقد ترتب على تلك الحرب برامج تسليح لدول المنطقة بلغت كلفتها عشرات المليارات من الدولارات، بالإضافة إلى دعم العراق الذي كان يتمّ بشكل مالي مباشر أو بشكل عيني (أسلحة، وأغذية، ومواد بناء... إلخ). وتزامنت الطفرة النفطية الثالثة مع الجهود الحربية لإخراج العراق من الكويت، ولفرض حالة السلام، ثم جهود إعادة البناء في الكويت والعديد من دول المنطقة. وقد بلغت تكاليف القوات الدولية وبرامج التسليح وجهود إعادة بناء ما دمرته الحرب عشرات المليارات هي الأخرى قضمت جزءاً كبيراً من الاحتياطات التي استطاعت دول الخليج الاحتفاظ بها بعد حرب الثمانيات. وأعقب الطفرة النفطية الرابعة (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) انفجار فقاعة أسهم التكنولوجيا والتصحيح في أسواق المال، مما أدى إلى خسارة الدول الخليجية النفطية لجزء كبير من محافظها المالية

### تراكم الفوائض النفطية على نحو ملحوظ في كل فترة مدعاة للابتزاز والنهب كلما نشأت أزمة إقليمية أو عالمية.

التي استثمرت في تلك الشركات. وهذه الأيام، نحن نعيش تجربة من «النهب» لم يسبق لها في التاريخ مثيلاً، إذ أعقب الطفرة النفطية الخامسة انهيار كامل لأسواق المال، وإفلاس العشرات من المؤسسات المالية العالمية والشركات الكبرى. ومعه خسرت الدول الخليجية جزءاً مهماً من محافظها

واستثماراتها المالية، بحيث تشير بعض التقديرات المتحفظة إلى أنها لا تقل عن ثلث تلك الاحتياطات، أي حوالي ١٦٠ مليار دولار. وإلى جانب هذا، يتمّ الترويج في المنطقة هذه الأيام لبرامج طاقة نووية سلمية، قد تشبه برامج الأفيال البيضاء، وبرامج التسليح العبثي التي عانتها دول المنطقة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

لا تفترض هذه الورقة وجود مؤامرة دولية في كل حالة من الحالات، إلا أنه مما لا شك فيه أن تراكم الفوائض النفطية على نحو ملحوظ في كل فترة كان يلفت الانتباه، ويكون مدعاة للابتزاز والنهب متى ما قامت أية أزمة إقليمية أو عالمية. وبالطبع، فإن تراكم هذه الفوائض كان أحد أهم الأسباب للضغوط العالمية الحالية على دول الخليج لتلعب دوراً أكبر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي سيتم فيه إجراء عمليات جراحية تجميلية طفيفة لن تمسّ من الملامح المهمة للنظام القديم، ولكن قد يترتب عليها مساهمات مالية أكبر من دول الخليج لتمويل هذا النظام، وفيها على سبيل المثال لا الحصر الأموال التي يتم السعي إلى حشدتها لتعزيز السيولة لدى صندوق النقد الدولي لإقراض العديد من الدول المتأثرة بالأزمة (ومعظمها دول تقع في أوروبا)، ولكن دون اتخاذ خطوات جادة لتغيير طريقة عمل الصندوق، والأسس التي تتخذ بموجبها قراراته، والوزن النسبي لدول المنطقة داخل المنظمة في حالة موافقتها على المساهمة.

## ٥ - الاقتصاد العالمي

النفط مدخل مهم في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. فهو ما يزال مصدراً مهماً من مصادر الطاقة المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات وتوفير الوقود للمصانع ومحطات الكهرباء، ومادة خام لإنتاج البتروكيماويات. إلا أن الأهمية الكبرى للنفط التي كانت وما تزال لا تجد بديلاً

حقيقياً تتمثل في قطاع المواصلات (الجوية والبرية والبحرية). وإن قصر المسافات بين الدول والتنعم بسرعة التواصل بين القارات والمدن يعود الفضل فيها إلى النفط، وسيظل الوضع كذلك في المستقبل المنظور. ومن هنا، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤثر دون شك في الاقتصاد العالمي. وهناك عدة قنوات ينتقل من خلالها ارتفاع أسعار النفط إلى الاقتصاد العالمي:

أ - يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحوّل مهم في الثروة العالمية (Wealth) من الدول المستهلكة للطاقة إلى الدول المنتجة للطاقة. وحيث إن الميل الحديّ إلى الاستهلاك في الدول المنتجة للطاقة هو أقل من مثيله في الدول المستهلكة، فإن هذا عادة ما يؤدي إلى انخفاض في الناتج العالمي. وفي دراسة لوكالة الطاقة الدولية عام ٢٠٠٤ تم تقدير الآثار المحتملة لبقاء أسعار النفط عند ٢٥ دولاراً أو ارتفاعها بمقدار ١٠ دولارات إلى ٣٥ دولاراً للبرميل من خلال استخدام نماذج توازن كلي. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط بمقدار ١٠ دولارات للبرميل سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بمقدار ٠,٣ بالمئة، وفي اليابان بمقدار ٠,٤ بالمئة، وفي دول اليورو بمقدار ٠,٥ بالمئة. إلا أن الأثر الأكبر ستشعر به الدول النامية، وذلك بسبب ارتفاع كثافة الطاقة والنفط في ناتجها. فمن المعروف أن الدول الصناعية قد استثمرت بشكل كبير في تخفيض كثافة الطاقة والنفط في الإنتاج، مما أدى إلى تقليل الآثار التي تحدثها الصدمات السعرية في اقتصادياتها.

ب - إن ارتفاع أسعار النفط كان وما يزال أداة مهمة (دون تخطيط مسبق من الدول المنتجة للنفط) لتدوير الثروة والأصول المالية من الدول النامية إلى الدول الصناعية. ارتفاع أسعار النفط الذي تتحمل جزءاً مهماً منه الدول النامية يتم تحويله إلى الدول الصناعية كفوائد نفطية تستثمر في الأصول المالية في هذه الدول أو في الاقتصاد الحقيقي (أسهم وحصص في الشركات المنتجة). وقد كانت أسعار النفط والشركات المتعددة الجنسية وما تزال أهم أداتين لتدوير الأصول المالية العالمية والإبقاء على توزيع الدخل العالمي لصالح الدول المتقدمة.

## ثانياً: آثار الطفرة النفطية في اقتصاديات دول مجلس التعاون

### ١ - النفط ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

كان القطاع النفطي يساهم بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون في منتصف السبعينيات من القرن الماضي (٦٩,٩ بالمئة عام ١٩٧٥). ونتيجة لجهود تنويع قاعدة الإنتاج، فإن مساهمة القطاع النفطي في الناتج الكلي بدأت تشهد انخفاضاً متواصلاً بلغ حوالى ٦٠ بالمئة في مطلع الثمانينيات، ثم إلى متوسط وقدره ٤٤,٧ بالمئة عام ٢٠٠٧. وبالطبع، فإن دول الخليج قد تباينت من حيث النجاح في درجة التنويع، وتأتي البحرين الأولى (٢٦,٣ بالمئة) من حيث قلة الاعتماد على القطاع النفطي، تليها الإمارات (٣٤,٧ بالمئة)، ثم عُمان (٤٥,٦ بالمئة)، أما الدول الثلاث الباقية، فما يزال النفط يشكّل فيها أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي. ولهذا الاعتبار، فإن اقتصاديات دول الخليج، وعلى الرغم من أن هذه الدول ما تزال من الدول الرئيسية المصدرة للنفط، أصبحت أقلّ عرضة للصدمات السعرية في أسواق النفط. وتنبغي الإشارة إلى أنه في مقابل هذا النجاح الجزئي، فإن دول الخليج ما تزال تعتمد على النفط

في تمويل موازنتاتها العامة، كما أن الصادرات النفطية ما تزال تشكّل الجزء الأكبر من إجمالي صادرات دول المنطقة. والصادرات النفطية في معظم دول المجلس تفوق إجمالي الواردات، مما لم يخلق لهذه الدول مشكلة في موازين المدفوعات، وهي كانت وما تزال تعتبر من دول الفائض في الحساب الجاري. إلا أن هذا ليس هو الحال دائماً في الموازنات العامة. فقد أدت عوامل، مثل برامج الاستثمار العام، وزيادة حجم القطاع الحكومي، وسياسات الرفاه الاجتماعي والدعم، وسياسات توظيف المواطنين في القطاع العام، ناهيك عن كبر حجم الإنفاق العسكري والأمني، إلى ارتفاع متواصل في الإنفاق العام كان أغلبه لا يتصف بالمرونة (مثل الأجور). أما الإيرادات العامة، فكانت وما تزال تعتمد على الإيرادات النفطية (أكثر من ٧٠ بالمائة). ولذا، فإنه في أوقات تدهور أسعار النفط كانت دول المجلس تواجه معضلة حقيقية تدفعها إلى اتخاذ سياسات قصيرة المدى، مما يؤذي الاقتصاد في المدى البعيد. وبمرور الوقت، استطاعت بعض هذه الدول (الكويت، والإمارات، وقطر، والسعودية) تكوين احتياطات مالية كبيرة كان يستخدم بعضها لسدّ عجز الموازنة، ولمواجهة الطوارئ التي قد تتعرّض لها هذه الدول.

وخلال الطفرة النفطية الخامسة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨) كثر الحديث عن حجم الاحتياطات المالية التي استطاعت هذه الدول مراكمتها، وعن ظاهرة الصناديق السيادية، وما إذا كانت تستطيع إيجاد منافذ استثمارية آمنة في الدول الصناعية أو الناشئة؟ والآن، وبعد الأزمة المالية والتدهور الشديد في أسعار النفط، فإن السؤال هو: كم بقي من هذه الاحتياطات، وما هي أسعار النفط التي بنيت على أساسها الموازنات العامة في دول الخليج، وهل ستستخدم هذه الاحتياطات في تمويل عجز الموازنات العامة في حالة ظهوره مرة أخرى؟ هناك تقديرات متباينة بين هذه الدول حول سعر النفط الذي بنيت عليه الموازنات العامة، إلا أنه يبدو أن أكثر التقديرات تحفظاً (دولة الإمارات) قد بنت موازنتاتها العامة على افتراض سعر للبرميل يساوي ٤٠ دولاراً. ويبدو أن هناك دولاً أخرى قد بنيت موازنتاتها العامة على مستويات أسعار أعلى للنفط. وإذا ما كُتب لأسعار النفط أن تواصل اتجاهها التنازلي أو أن تحافظ على مستويات دون الأربعين دولاراً لفترة طويلة، فإن ظاهرة عجز الموازنة ستظلّ علينا من الأفق من جديد، ومن ثم هناك الحاجة إلى الاعتماد على الاحتياطات المالية لسدّه.

إلا أنه، وقبل مغادرة هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الهائل في أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية قد صاحبه انخفاض حادّ في أسعار صرف الدولار، مما أحدث توازناً في أنماط التجارة العالمية، ومما أدى إلى أن تكون مكاسب دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط محدودة لأن الأسعار بالقيم الحقيقية لم ترتفع إلا قليلاً. وانخفاض أسعار الدولار كان يعكس المضطّبات الحقيقية التي يواجهها اقتصاد الولايات المتحدة؛ العجز المزودج: عجز الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري. كما كان الانخفاض نتيجة لعوامل أخرى، منها السياسة النقدية في الولايات المتحدة التي اعتمدت على تخفيض أسعار الفائدة، وبدء بروز مشكلة الرهن العقاري، والتدهور المتسارع في عجز الموازنة بسبب التزامات الحرب في كل من العراق وأفغانستان، وتدهور العجز في الميزان التجاري بسبب النمو المتسارع لكل من الصين والهند.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، برز هناك اتجاه لارتباط عكسي بين سعر النفط وقيمة

الدولار في أسواق الصرف العالمية. وقد كان ذلك واضحاً على نحو ملحوظ في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، إذ كانت تقابل كل حركة في سعر الدولار حركة مساوية، وبالاتجاه المعاكس، لأسعار النفط. إلا أنه، ومنذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٨، فإن هذا التلازم قد بدأ بالانفكاك على نحو ملحوظ. وتدهور أسعار صرف الدولار كان يرافقه تدهور في أسعار النفط. وإذا ما كتب لهادين العاملين أن ينفصلاً، فإننا قد نشهد وضعاً شبيهاً بذلك الذي حدث في الثمانينيات من القرن الماضي، والذي عانت فيه دول المنطقة تدهور أسعار النفط وأسعار صرف الدولار معاً، مما أوقعها في مأزق حقيقي بدأ ينعكس في موازناتها العامة وموازينها التجارية، ومما دفعها إلى تخفيض حاد في حجم الواردات من الخارج.

## ٢ - آليات انتقال الصدمة النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي

في ظلّ عدم معرفة الاتجاه الذي ستأخذه أسعار النفط في المرحلة القادمة، فإن التركيز على تحليل آثار الطفرة النفطية لا يخلو من المخاطر. ولذا، فإن التحليل هنا سيتطرق إلى الآثار التي يمكن أن تحدثها الطفرة أو الصدمة النفطية (الارتفاع أو الهبوط). ومن الناحية المنهجية، هناك ثلاث آليات أو قنوات يمكن من خلالها أن تنتقل آثار الطفرة أو الصدمة النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي في دول مجلس التعاون. وهذه الآليات أو القنوات هي: جانب العرض، وجانب الطلب، ووضع التجارة.

### أ - جانب العرض

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة إيرادات الدولة، وهذه تنعكس في زيادة الاستثمارات العامة والإنفاق الجاري الذي يحفز القطاع الخاص على زيادة استثماراته، وهذا جميعه يؤدي إلى زيادة العرض في الاقتصاد. ونظراً إلى غياب خطة أو رؤية تنموية واضحة، فقد كانت مبادرات القطاع الخاص تتجه عادة إلى مجالات الربح السريع والمضاربة، مما يفاقم من الدورات الاقتصادية التي تشهدها هذه المجتمعات. وعلى سبيل المثال، فإن الطفرة النفطية الحالية (الخامسة) قد أدت إلى انطلاق استثمارات كبيرة للقطاع العقاري وما يصاحبه من أنشطة. وعلى الرغم من أن هذا القطاع يصنّف عادة ضمن القطاعات الخدمية التي ينبغي أن توفر الوسائل والبيئة للقطاعات الإنتاجية الحقيقية، فإن هذه القطاعات الخدمية استأثرت بالقسط الأعظم من الاستثمارات، مما ولد ظاهرة الفقاعات العقارية في دول المجلس. وقد صاحب ذلك فقاعة أخرى لا تقل خطورة، ألا وهي فقاعة أسواق الأسهم، التي كان القائد فيها أسهم الشركات العقارية أو تلك اللصيقة بها، بما فيها مؤسسات التمويل التي كانت تركز على التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري والإنشائي. وعندما بدأت بعض دول المجلس تشهد حركات تصحيحية في أسواق الأسهم وأسواق العقارات، فإن حجم الفائض من العرض بدأ يظهر بوضوح. وينبغي التذكير بأن هذه ليست هي المرة الأولى التي ترتبط فيها الطفرة النفطية بطفرة في العرض تتركز بشكل أساسي في القطاع العقاري. فقد حدث ذلك في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي، ثم في النصف الأول من التسعينيات من القرن ذاته، ثم الآن ومنذ عام ٢٠٠٣ وحتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من تراكم التجارب لدى دول المجلس، فإنها لم تستطع

حتى الآن استخلاص الدروس والعبر، وتصميم السياسات التي من شأنها تقليل حدة المخاطر التي تصاحب الطفرات النفطية، وبالذات عقلنة الاستثمار في القطاع العقاري.

لقد أدت الطفرة النفطية الحديثة إلى رجوع عقلية وسلوك المقامرة في الاقتصاديات الخليجية، إذ لجأ عدد كبير من الناس إلى ضخّ مدخراتهم في أسواق الأسهم والعقارات، وإلى رهن ممتلكاتهم والاقتراض المفرط لتمويل السلوك المضاربي. وقد أدى تضخم الثروات الورقية إلى تفشي ظاهرة الاستهلاك المظهري التي ينفق فيها الناس أرقاماً خيالية على الاستهلاك الجالب للشهرة، مثل اقتناء أرقام الهواتف أو

**على الرغم من تراكم التجارب لدى دول المجلس، فإنها لم تستطع حتى الآن استخلاص الدروس والعبر، ووضع السياسات التي تقلل حدة مخاطر الطفرات النفطية.**

السيارات المميزة، وقضاء الإجازات الباذخة. وبعد أن كان هذا السلوك المضاربي يقتصر على عدد قليل من الناس، فإن النجاح المبدئي قد جرف معظم شرائح المجتمع إلى هذه المغامرة، حتى نوي الدخل المحدود منهم. وبعد انفجار هذه الفقاعات، فإن أزمات اجتماعية حقيقية هي في طور التكوّن الآن، حيث فقد عدد كبير من الناس مدّخراتهم، وأصبحت منازلهم وأموالهم هي الأخرى تحت

الرهن، والآلاف من الشركات تتوقع الإفلاس والتوقف. وباختصار، فإن ما نشهده الآن هو تحطيم للثروة (Wealth Destruction) لم نشهد له مثيلاً من قبل.

وإلى جانب ذلك، صاحب الطفرة النفطية الحالية، وما نجم عنها من طفرة عقارية كل مساوئ الخلل الاقتصادي والاجتماعي الذي بدا أن بعض دول المنطقة قد تعافت منه لفترة من الزمن. فقد تطلبت حركة التشييد الكبيرة والسريعة عودة لظاهرة العمالة الأجنبية والخلل السكاني، وتأجيل متواصل لقضية توطين أسواق العمل، واستنزاف البيئة من خلال حركة البناء والهدم والمخلفات والزحام المروري، ناهيك عن هدر الموارد، وذلك من خلال بروز الوحدات السكنية الخالية التي ستعتبر، ولا شك، استثماراً سيئاً أو سلبياً. وقد بدأ يسود رأي، أخذ طريقه إلى التشريع والتنفيذ، ينادي بضرورة فتح باب التملك العقاري للأجانب، باعتبار أن ذلك يشجع الاستثمار الأجنبي، ويزيل العوائق أمام الشركات الدولية للقدوم إلى المنطقة، ويجعل دول الخليج أكثر توافقاً مع المعايير والممارسات الدولية. ولم يقتصر هذا الانفتاح على الدول أو المناطق التي هي في حاجة إلى مثل تلك الاستثمارات، بل شمل أيضاً الدول والمناطق ذات الاحتياطات الهائلة في الموارد الكربوهيدراتية (النفط والغاز) والاحتياطات المالية أيضاً، مثل قطر وأبوظبي. وتظهر التجارب الأولية في المناطق التي طبقت فيها مثل هذه السياسات أن دخول الأجانب إلى هذا القطاع كان في جانب مهم منه لأغراض المضاربة، مما فاقم من المشكلة العقارية، والمشكلة المالية، على حد سواء، حيث إن ثروات طائلة قد تدفقت إلى القطاع العقاري من خلال اقتراض الأجانب من النظام المصرفي المحلي ولا يُعرف الآن مصيرها، في حين إن القيمة السوقية للعقارات بدأت بالانخفاض إلى مستويات دفعت بالمشتريين إلى التخلي عن تسديد الأقساط المتبقية. والمعضلة تتلخص بوجود مطوّرين ومستثمرين عقاريين لا يستطيعون استكمال إنشاء أو بيع وحدات سكنية وتجارية كثيرة لديهم بسبب شح السيولة، وبوجود

مشترين لا يرغبون في إكمال مشوارهم، لأنهم غير قادرين على تسديد الأقساط المتبقية أو بيع ما لديهم من وحدات لاسترجاع بعض ما دفعوه، وبوجود مصارف ضخّت جزءاً كبيراً من ائتماناتها في نشاط لا يمكن الاستمرار فيه، ولا التخلي عنه. والتسهيلات التي ذهبت إلى هذه الوحدات العقارية مقابل رهنها لدى المصارف لا يمكن تسيلها، ولا بيعها، لعدم اكتمال معظمها أو لأن القيمة السوقية لها تقلّ بمقدار كبير عن قيمتها الاسمية أو التعاقدية.

## ب - جانب الطلب

الطفرة النفطية، منطقياً، تؤدي إلى زيادة حجم السيولة لدى الحكومة والقطاع الخاص والأفراد، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات. وهذا يؤدي بدوره إلى بروز ظاهرة التضخم التي بلغت خلال الطفرة الحالية مستويات لم تشهدها دول الخليج منذ أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي. وفي مطلع القرن الحالي (عام ٢٠٠١) كان متوسط معدل التضخم في دول مجلس التعاون لا يتجاوز ٠,٤ بالمائة مع تفاوت بينها، حيث سجلت كل من البحرين والسعودية وعمان معدلات تضخم سلبية (Deflation)، بينما كانت أعلى معدلات التضخم هي في الإمارات (٢,٨ بالمائة)، تليها قطر (١,٤ بالمائة)، ثم الكويت (١,٣ بالمائة). وفي عام ٢٠٠٧ بلغ متوسط معدل التضخم في دول المجلس ٧,٣ بالمائة، وسجلت أعلاها كل من قطر (١٣,٨ بالمائة) والإمارات (١١,١ بالمائة)، وأدناها كل من البحرين (٣,٣ بالمائة) والسعودية (٤,١ بالمائة) (الجدول الرقم (٤)).

وارتفاع معدلات التضخم أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، والدخل متاح التصرف فيه للعائلة ولل فرد. وقد كان من نتيجة ذلك إعادة هائلة لتوزيع الدخل في المجتمع لصالح الطبقات الغنية، وخاصة تلك التي تتركز ثرواتها في القطاع العقاري (الإيجارات). ومن جانب آخر، شهدت الطبقات المتوسطة والفقيرة تآكلاً كبيراً في دخولها لم تخفف منه التصحيحات التي طبقتها بعض دول المنطقة على هياكل الأجور والرواتب. لقد صاحب الطفرة النفطية الحالية تدهور في الوضع المعيشي لشريحة واسعة من أبناء هذه الدول التي انتقل بعضها من التوسط إلى الكفاف، والبعض الآخر من الستر إلى العوز.

إلا أن هذا لم يكن هو الأثر الوحيد للطفرة النفطية من جانب الطلب، فقد أدت أيضاً في بداياتها إلى عودة الاستهلاك المظهري على نحو واضح. وهكذا، فإن الانتعاش المؤقت في أسواق الأسهم وأسواق العقارات دفع بالعديد من الأفراد والأسر إلى الإنفاق التبذيري، حاولت الأسر غير المقتدرة على اللحاق به وتقليده من خلال تراكم الديون. وكان من نتيجة الفقاعات بروز ظاهرة الدين التي أصبحت تثقل كاهل، ليس فقط المستثمرين المغامرين والمضاربين، بل أيضاً الأسر والأفراد الذين عاشوا خلال تلك الفترة بوسائل تفوق قدراتهم ودخولهم.

## ج - جانب وضع التجارة (Terms of Trade)

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن الوضع التجاري للدول المنتجة والمصدرة له دون شك. فهذا الارتفاع يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات، ومن ثم إلى تحسن في الميزان التجاري وفي

موازن المدفوعات. إلا أن ارتفاع أسعار النفط سلاح ذو حدين، فهو إلى جانب ما ذكر، يؤدي أيضاً، ومن خلال ارتفاع معدلات التضخم المحلي، إلى ارتفاع أسعار الصرف بالقيم الحقيقية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات غير النفطية. هذا التحليل يردّ عليه حقيقة بأن أسعار صرف العملات الخليجية جميعها (في ما عدا الكويت) ترتبط بالدولار الذي شهد انخفاضاً في قيمه الاسمية. وقد يكون ذلك قد عمل على معادلة الأمر السابق، مما أدى إلى استقرار أسعار الصرف بالقيم الحقيقية، ومن ثم عدم تأثر الصادرات غير النفطية. إلا أنه من الملاحظ أن

الطفرة النفطية الحالية قد أبرزت بعض جوانب ما يطلق عليه «المرض الهولندي» (Dutch Disease). فارتفاع أسعار النفط وارتفاع الدخل أديا إلى استهلاك المزيد من الخدمات، وإلى تركيز في الاستثمارات في قطاعات الخدمات غير التجارية (العقارات، الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية). وهذا أدى بدوره إلى إعادة توزيع الموارد في الاقتصاد لصالح القطاعات الخدمية غير التصديرية ولغير صالح القطاع الصناعي وقطاعات التصدير عموماً.

**بتنوع قاعدة الإنتاج وتكوين  
صناديق استثمارية للفوائض  
النفطية، أصبحت اقتصاديات  
دول المجلس أقل تأثراً بالتقلبات  
الحادة في أسعار النفط.**

## خاتمة

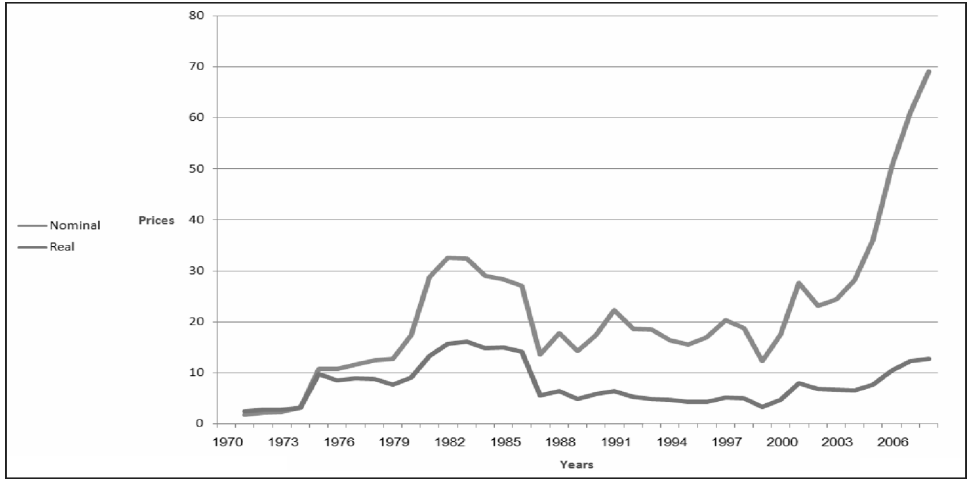
في الختام، ينبغي أن نسأل أنفسنا في ما إذا كانت حكوماتنا ومجتمعاتنا قد استفادت من تجارب الطفرات الماضية في إحداث الإصلاحات الضرورية، وفي تصميم السياسات التي من شأنها التعامل مع هذه الطفرات.

والجواب الأولي، هو أن هذه الحصيلة هي مختلفة على أحسن تقدير، وإن كان الميزان لا يميل إلى صالح هذه الدول في التحليل النهائي.

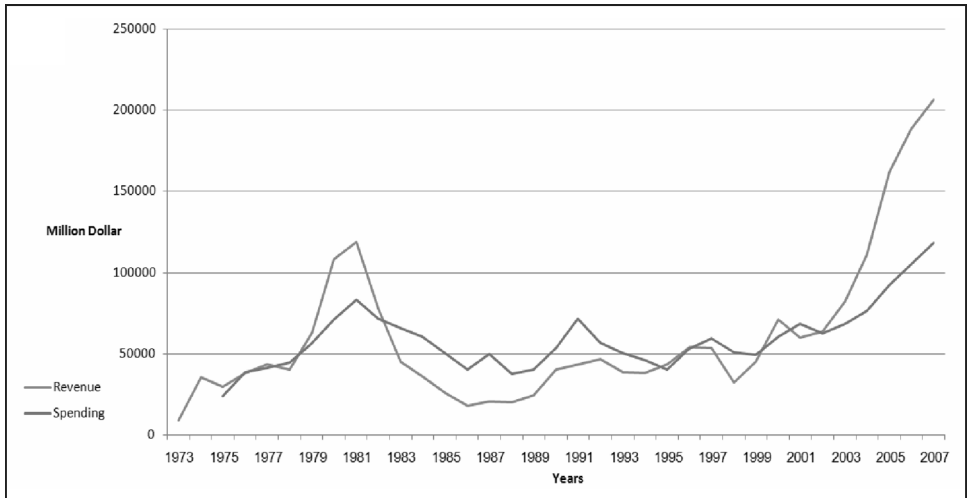
لقد أصبحت اقتصاديات دول المجلس أقل عرضة للتأثر بالتقلبات الحادة في أسعار النفط من ذي قبل. وقد كان ذلك نتيجة سياستين مهمتين هما تنوع قاعدة الإنتاج، وتكوين صناديق استثمارية للفوائض النفطية تستطيع هذه الدول الركون إليها وقت الحاجة. وقد أصبحت سياسات الإنفاق العام في دول المجلس أكثر ترشيداً، فالمشاريع العامة أصبحت تخضع لدراسات الجدوى والحاجة الفعلية، وإلى اعتبارات الربحية، وليس إلى التسابق الذي طبع العديد من المشاريع الكبرى في عقود السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. كما أن الإنفاق العسكري والأمني تراجع إلى درجات متأخرة من الاهتمام لصالح الإنفاق الاجتماعي والاستثماري. إلا أن هذه الدول لم تتعلم سوى القليل في ضبط المضاربات في أسواق الأسهم والعقارات التي عادة ما تصاحب الطفرات النفطية. وإن رؤية الخلل الذي أصاب القطاع العقاري، والتدهور الحاد في أسواق الأسهم، وعدد الضحايا من جراء انفجار هاتين الفقاعتين، والفترة الزمنية اللازمة للخروج من آثار هذه الأزمة الاقتصادية، لمؤشر على مقدار الهدر الذي تتعرض له اقتصاديات ومجتمعات الخليج.

إلا أن واحداً من أهم التحديات التي تواجهها هذه الدول هو تصميم استراتيجيات نفطية تبنى وفقها سياسات الإنتاج والتسعير بناء على المصالح الوطنية الطويلة المدى، وليس بناء على مقتضيات السوق. واستبدال الأصول الحقيقية بأصول مالية كان ينتج منه دائماً سياسات «نهب» منظمة ومقصودة، أو غير منظمة ومقصودة في بعض الأحيان. ولكنها أدت في كل الأحوال إلى تآكل هذه الأصول أو إلى تلاشيها □

### الشكل الرقم (١) أسعار النفط بالقيم الاسمية والحقيقية

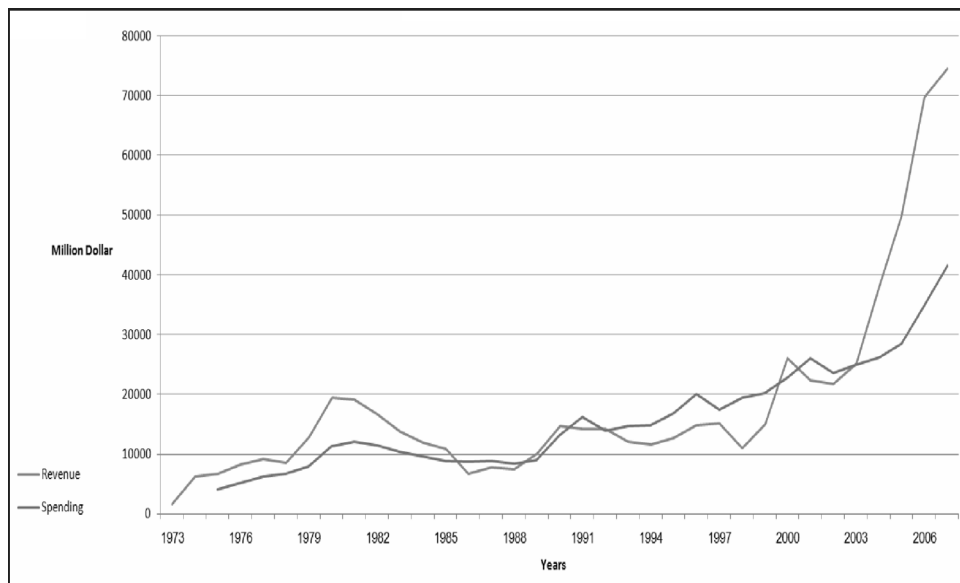


### الشكل الرقم (٢) الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في العربية السعودية



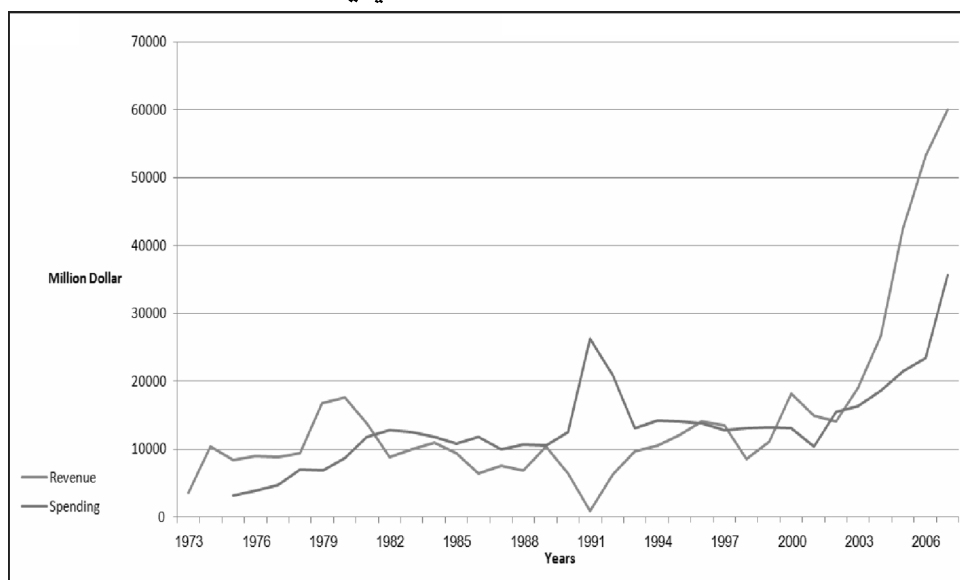
### الشكل الرقم (٣)

#### الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة

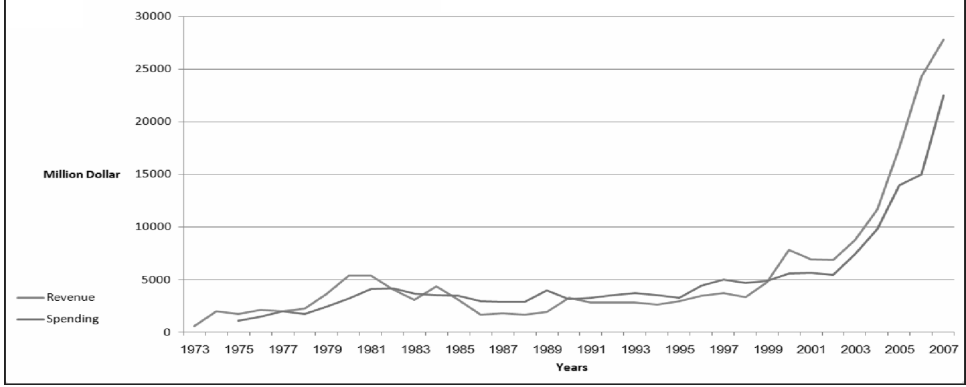


### الشكل الرقم (٤)

#### الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في دولة الكويت



### الشكل الرقم (٥) الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في دولة قطر



### الجدول الرقم (١) الإنتاج التراكمي في دول الخليج منذ بداية الإنتاج في كل منها وحتى عام ٢٠٠٧

الدولة	بداية سنة الإنتاج	الإنتاج التراكمي (مليون برميل)
السعودية	١٩٣٨	١١٣,٠٥٤
الإمارات	١٩٦٢	٢٥,٦٥٨
الكويت	١٩٤٦	٣٧,٨٩٩
قطر	١٩٤٩	٧,٨٧٥
الإجمالي		١٨٤,٤٨٦

المصدر: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Annual Statistical Bulletin*, ٢٠٠٧ (Vienna: OPEC, 2007).

### الجدول الرقم (٢) الاحتياطيات المالية في دول الخليج (١٩٧٥ - ٢٠٠٧) (مليون دولار)

الدولة	الإيرادات النفطية	الإنفاق العام	الاحتياطيات النفطية
السعودية	٢,٠٨٩,٢٣٤	١,٩٥٣,٣٩٠	١٣٥,٨٤٤
الإمارات	٦٣٥,٣٤٤	٥٢٥,٥٧٤	١٠٩,٧٧٠
الكويت	٤٩٥,٥٥٥	٤٤٦,١٦٩	٤٩,٣٨٦
قطر	١٨٩,١٧٣	١٦٧,٧٢٢	٢١,٤٥١
الإجمالي	٣,٤٠٩,٣٠٦	٣,٠٩٢,٨٥٥	٣١٦,٤٥١

المصدر: المصدر نفسه. وللايرادات والإنفاق، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، ٢٠٠٧ (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٧).

**الجدول الرقم (٣)**  
**الاحتياطيات النفطية في دول الخليج (مليون برميل)**

الدولة \ السنة	١٩٨٥	١٩٨٨	٢٠٠٧
السعودية	١٧١,٤٩٠	٢٥٤,٩٨٩	٢٦٤,٢١٠
الإمارات	٣٢,٩٩٠	٩٨,١٠٥	٩٧,٨٠٠
الكويت	٩٢,٤٦٤	٩٤,٥٢٥	١٠١,٥٠٠
قطر	٤,٥٠٠	٤٥,٠٠٠	١٥,٢١٠

OPEC, Ibid.

المصدر:

**الجدول الرقم (٤)**  
**الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لدول المجلس خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠١)**  
**(نسبة التغير بالمئة) (\*)**

الدولة \ السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت
٢٠٠١	٢,٨	١,٢ -	١,١ -	٠,٨ -	١,٤	١,٣
٢٠٠٢	٢,٩	٠,٤ -	٠,٢	٠,٣ -	٠,٢	٠,٩
٢٠٠٣	٣,١	١,٦	٠,٦	٠,٢	٢,٣	١
٢٠٠٤	٥	٢,٢	٠,٣	٠,٧	٦,٨	١,٣
٢٠٠٥	٦,٢	٢,٦	٠,٧	١,٩	٨,٨	٤,١
٢٠٠٦	٩,٣	٢	٢,٢	٣,٤	١١,٩	٣
٢٠٠٧	١١,١	٣,٣	٤,١	٥,٩	١٣,٨	٥,٥

(\*) مقارنة بالسنة السابقة.

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج، الأمانة العامة.